الفصل الخامس

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

تأثرت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ بالعوامل الجيوسياسية والتحديات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عام 2019. حيث شهدت تراجعاً خلال الربع الأول، انعكاساً لانخفاض الطلب العالمي على النفط على خلفية تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، ذلك على الرغم من دخول التعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +)[1] حيز التنفيذ بدءً من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، فيما شهدت أسواق النفط العالمية انتعاشاً نسبياً خلال الربع الثاني من العام الذي شهد استقرار الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف المفاوضات التجارية بينهما. خلال الربع الثالث، تأثرت أسواق النفط بتزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع تراجع نشاط الصناعات التحويلية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ما نتج عنها من فرض الصين لرسوم جمركية هي الأولى من نوعها على وارداتها من النفط الأمريكي بنسبة 5 في المائة. حدت تلك التطورات من الأثر الإيجابي الناتج عن تمديد دول (أوبك +) لاتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس من عام 2020، ومن أثر الارتفاع الملحوظ في الطلب العالمي على أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة. في المقابل، شهد الربع الرابع انتعاش أسواق النفط تزامناً مع توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري أولي، وتراجع المخاوف بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، إلى جانب اتفاق دول (أوبك +) على خفض إضافي لإنتاج النفط، والارتفاع الملحوظ في طلب الصين والهند على النفط الخام.

بشكل عام، ورغم تسجيلها لأقوى أداء فصلي في الأسواق الآجلة منذ عام 2009، خلال الربع الأول من عام 2019، انخفضت الأسعار العالمية للنفط في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، ويُعد ذلك الانخفاض هو الأول منذ عام 2016، متأثرةً بعوامل عديدة ومتشابكة منها تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له خلال السنوات العشر المنقضية والتوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما كان له انعكاساتٍ سلبيةٍ على الطلب العالمي على النفط في عام 2019، الذي سجل نمواً بنحو 0.9 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ 1.5 مليون برميل/يوم عام 2018، ليصل مستواه إلى 99.7 مليون برميل/يوم عام 2019. في هذا الإطار، انخفض إجمالي الامدادات النفطية العالمية بنحو 100 ألف برميل/يوم، ليبلغ 98.9 مليون برميل/يوم، حيث تراجعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بشكل ملحوظ بلغ 2 مليون برميل/يوم على خلفية التزام دول أوبك باتفاق خفض الإنتاج مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، لتصل إلى 34.6 مليون برميل/يوم. في المقابل، ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 1.9 مليون برميل/يوم لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم. وارتفعت المخزونات النفطية العالمية بوتيرة أقل مقارنة بالزيادة المحققة خلال العام السابق. كما تحققت خلال عام 2019 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.99 في المائة و1.3 في المائة على التوالي.

فيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد حققت خلال العام 12 اكتشافاً نفطياً و13 اكتشافاً غازياً، واستحوذت على نحو 56.5 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو

[1] الدول الأعضاء في منظمة أوبك بالإضافة إلى روسيا وأذربيجان والبحرين والسودان والمكسيك وبرونوي وجنوب السودان وعُمان وكازاخستان وماليزيا.

26.7 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 28.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2019. كما ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2019 بنحو 473 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) أي بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى 15.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 97.9 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2019 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 5.8 و10.4 في المائة، مما أدى إلى انخفاض في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية إلى 432.9 مليار دولار.

الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

شهد عام 2019 اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية مهمة من قبل العديد من الشركات الوطنية والعالمية، تزامناً مع عودة الثقة بالاستثمارات في الأسواق البترولية منذ العام الماضي. في نفس السياق، أكدت مؤسسة (Rystad Energy) الاستشارية أن أسواق الحفر في المياه شديدة العمق على مستوى العالم أخذت تستعيد عافيتها بعد النجاحات التي حققتها الشركات الكبرى في مجال الاستكشاف والإنتاج عام 2018. غير أنه ورغم التفاؤل الذي ميز عام 2019، إلا أن ظلال من عدم اليقين المرتبط بأسعار النفط، وبالعرض والطلب، ألقت بظلالها على الصناعة وخاصة في مجال النفط الصخري، حيث تشير التوقعات إلى انكماش حجم الاستثمارات المرتبطة بالاستكشاف والإنتاج في عام 2020 بنسبة 4 في المائة، مع تراجع الاستثمارات في مجال النفط الصخري بنحو 12 في المائة، وذلك بسبب أسعار النفط المنخفضة.

النشاط الاستكشافي والتطويري

لم يمنع تراجع الأسعار من متابعة نشاطات التنقيب والاستكشاف في عدد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في دولة **الإمارات العربية المتحدة**، أعلنت شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" عن توقيع اتفاقية امتياز مع شركة (Lukoil)، حصلت بموجب الاتفاقية على نسبة 5 في المائة في امتياز "غشا" الذي يقع في المغمورة شمال غرب أبوظبي. يتوقع أن يصل إنتاجه عند اكتمال تطويره إلى 4.2 مليون م^3/ي من الغاز، و120 ألف ب/ي من المتكثفات. علاوة على ذلك، منحت "أدنوك" عقداً بقيمة 489 مليون دولار لعقد أعمال هندسية وشراء وإنشاء ضمن خطة للمحافظة على معدلات إنتاج تناهز 485 ألف ب/ي من حقل "باب" العملاق. في **المملكة العربية السعودية**، وقعت شركة "أرامكو" على 34 عقداً مع شركات وطنية وعالمية، لتنفيذ مشاريع للتصميم والتوريد والإنشاءات، بهدف رفع إنتاج النفط الخام والغاز من حقلي "المرجان" و"البري" بقيمة إجمالية للعقود بلغت 18 مليار دولار. في **مملكة البحرين**، قامت "الهيئة الوطنية للنفط والغاز" بتوقيع اتفاقية استكشاف ومشاركة بالإنتاج مع شركة (Eni) للقيام بعمليات الاستكشاف في القاطع البحري رقم 1. في **الجزائر**، أعلنت شركة (PTT) عن خطة لحفر 14 بئر في مرحلة التطوير الأولي لمنطقة عملها في "حاسي بير ركايز". يتوقع أن يبدأ الإنتاج من المنطقة في عام 2021 بمعدل يتراوح بين 10- 13 ألف ب/ي من النفط. في **ليبيا**، أعلنت "شركة الواحة للنفط" عن بدء التشغيل التجريبي للمرحلة الثانية من مشروع تطوير حقل "الفارغ" الواقع جنوب "بنغازي"، بقدرة إنتاجية تبلغ أكثر من 5 مليون م^3/ي، ومن المخطط أن تصل لاحقاً إلى 7 مليون م^3/ي، إضافة إلى 15 ألف ب/ي من المتكثفات. في **مصر**، تم دخول حقلي "جيزة، وفيوم" مرحلة الإنتاج، ضمن المرحلة الثانية من مشروع تطوير "غرب دلتا النيل" الذي تديره شركة (BP)، الذي يتضمن 8 آبار، وينتج نحو 11.2 مليون م^3/ي من الغاز، ومن المتوقع أن يصل إنتاجه إلى 19.6 مليون م^3/ي. في **العراق**، وقعت حكومة إقليم كردستان العراق اتفاقية مع شركة (Pearl Petroleum) لرفع معدل إنتاج حقل "خور مور" للغاز الطبيعي إلى 18.4 مليون م^3/ي بحلول عام 2021. إضافة إلى حفر آبار تطويرية جديدة، سوف تسمح برفع معدل الإنتاج إلى 25.5 مليون م^3/ي في عام 2022. في **سلطنة عمان**، تم توقيع اتفاقية أولية مع شركة (Total) لمنحها ترخيصاً استكشافياً للقاطع 12 على اليابسة في وسط البلاد. كما تم توقيع اتفاقية مع شركتي (Eni)، و(BP Oman) وذلك لاستكشاف الغاز في القاطع 77، وتتضمن الاتفاقية دراسات زلزالية، وحفر عدد من الآبار الاستكشافية.

فيما يخص **نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري**، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم تراجعاً من 2209 حفارة عام 2018 إلى 2189 حفارة عام 2019، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 0.9 في المائة. من الملاحظ أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل ملحوظ على ارتفاع أو انخفاض عدد الحفارات العاملة. وهذا ما يعطي مؤشراً على عدد الآبار المحفورة سواء التطويرية أو الاستكشافية، ويمكن أن يمتد تأثيره إلى عدد الاكتشافات الجديدة على المدى البعيد.

تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه خلال عام 2019 تم تحقيق 75 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 41 اكتشافاً للنفط و34 اكتشافاً للغاز الطبيعي. من ضمن تلك الاكتشافات هناك 25 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 12 اكتشافا للنفط و13 اكتشافا للغاز الطبيعي.

من الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، ما هو محقق في **الجزائر**، حيث حققت شركة "سوناطراك" لأول مرة اكتشافاً للغاز والمتكثفات في حوض "تندوف"، كما تم الإعلان عن اكتشافاً للنفط في منطقة "تڤرت"، واكتشافاً للغاز والمتكثفات في حوض "أمجيد"، واكتشافين للغاز في حوض "بركين". في **العراق**، حققت شركة (DNO) اكتشافاً للنفط في قاطع "بعشيقة" على حدود إقليم كردستان العراق. في **المملكة العربية السعودية**، أُعلن عن اكتشاف جديد للغاز في البحر الأحمر.

في **مصر**، أعلنت شركة (Eni) عن تحقيق اكتشافاً جديداً للغاز في امتياز "نور" في البحر المتوسط. كما أعلنت الشركة عن تحقيق اكتشافاً للغاز والمتكثفات في امتياز "القرع". حققت شركة بترول "بلاعيم" اكتشافاً للنفط بمنطقة "أبو رديس سدري"، وقُدرت الاحتياطيات الجيولوجية بنحو 200 مليون برميل. في **فلسطين**، تم تحقيق اكتشافاً للغاز في حقل "شمال كريش" قريباً من الحدود اللبنانية، عبر البئر "كريش شمال-1"، وتتراوح تقديرات الاحتياطيات الجيولوجية من الغاز في الاكتشاف بين 28- 42 مليار متر مكعب.

الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1260.4 مليار برميل، أي بنسبة زيادة 0.99 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. بالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2019 بنحو 0.05 مليار برميل، أي بنسبة 0.01 في المائة مقارنة مع مستويات العام السابق مسجلة 712.6 مليار برميل.

جدير بالذكر أن نسبة 92.7 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 37.5 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.4 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 56.5 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2019

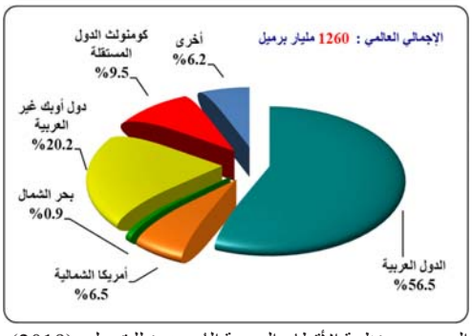

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، (2019). "تقرير الأمين العام السنوي".

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2019 بنسبة 1.3 في المائة لتصل الى 204.3 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2019، فقد ارتفعت بشكل طفيف بلغ حوالي 0.1 تريليون متر مكعب عن احتياطيات عام 2018، أي بنسبة 0.1 في المائة لتصل إلى 54.6 تريليون متر مكعب. حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطيات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2019. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة

26.7 في المائة من الاحتياطيات العالمية، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2019

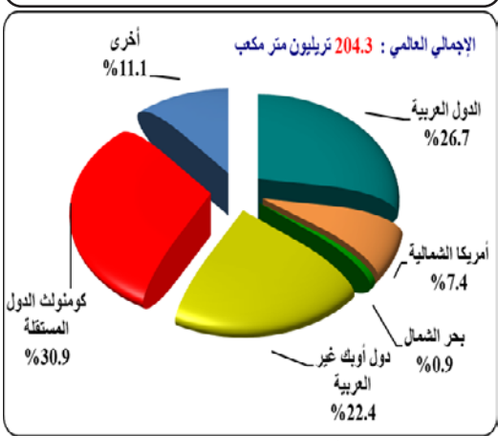

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، (2019). "تقرير الأمين العام السنوي".

من ناحية أخرى، ارتفعت **تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري** لعام 2019 بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى نحو 1070 مليار طن. لم تحدث في الدول العربية تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيس في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، كما يلعب دوراً مهماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد **إجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية** انخفاضاً طفيفاً بنحو 100 ألف برميل/ يوم في عام 2019، أي بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بعام 2018 ليصل إلى 98.9 مليون برميل/ يوم. فقد ارتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بنحو 1.9 مليون برميل/يوم أي بنسبة 3 في المائة مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 64.3 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 وهو ما يمثل نحو 65 في المائة من الإجمالي العالمي. وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط (بخاصة من النفط الصخري)، الذي سجل خلال شهر ديسمبر 2019 أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 12.9 مليون برميل/يوم.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى تباطؤ معدل نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال عام 2019 مقارنة بمعدله المسجل خلال العام السابق ليصل إلى 16.9 في المائة في عام 2019 مقارنة مع 26.8 في المائة في عام 2018. يأتي ذلك على خلفية قيام العديد من شركات النفط الصخري بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج، تزامناً مع انخفاض أسعار النفط، وفرض الولايات المتحدة لتعريفة جمركية على وارداتها من الصلب والألومنيوم والمواد التي تستخدم في صناعة حفر الآبار وبناء خطوط أنابيب وغيرها من البنى التحتية، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بعدم قدرة البنية التحتية على مواكبة الإنتاج المتنامي.

بينما انخفضت الإمدادات النفطية لدول أوبك بشكل ملحوظ بلغ 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.5 في المائة لتصل إلى 34.6 مليون برميل/يوم، وهو ما يمثل نحو 35 في المائة من الإجمالي العالمي. ذلك على خلفية التزام دول أوبك باتفاق خفض الإنتاج مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها، والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى انخفاض كميات الإنتاج. في هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى انخفاض إمدادات أوبك من النفط الخام خلال الربع الثالث من العام إلى أدنى مستوى فصلي منذ عام 2011 وهو 29.4 مليون برميل/يوم.

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 24.8 مليون برميل/يوم في عام 2019، بارتفاع طفيف جداً بلغ 11 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2018، أي بنسبة زيادة بلغت 0.04 في المائة فقط. ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 28.4 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2019، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، الملحق (5/ 3) والشكل (3).

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2015–2019)، (مليون ب/ي)

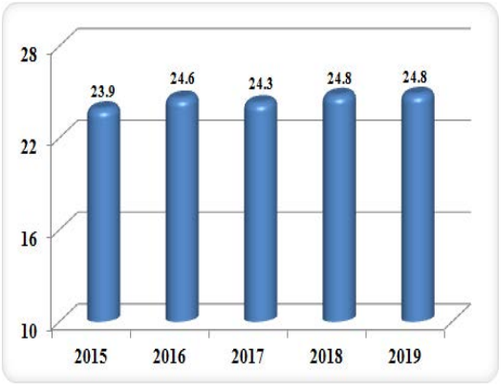

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، (2019) "تقرير الأمين العام السنوي".

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط الخام خلال عام 2019 في سبع دول عربية، حيث ارتفع في ليبيا إلى 1.12 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 17.2 في المائة، وفي مصر بنسبة 15.1 في المائة ليصل إلى 626 ألف برميل/يوم، وفي قطر إلى 650.1 ألف برميل/يوم مقابل 600.6 ألف برميل/يوم في عام 2018، وفي الجزائر من 970 ألف برميل/ يوم إلى 1.02 مليون برميل/ يوم، وفي العراق بنسبة 3.9 في المائة ليصل إلى 4.58 مليون برميل/يوم، وفي الإمارات بنسبة 1.7 في المائة ليصل الى 3.1 مليون برميل/يوم. بلغ إنتاج سورية 24 ألف برميل/يوم في عام 2019 مقابل 16 ألف برميل/يوم لعام 2018. في المقابل، انخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2019 في ست دول عربية، حيث انخفض في البحرين بنسبة 0.1 في المائة ليصل الى 193.9 ألف برميل/ يوم، وفي الكويت من 2.74 مليون برميل/يوم إلى 2.62 مليون برميل/يوم أي بنسبة 4.3 في المائة، وفي عُمان بنسبة 2.9 في المائة ليصل إلى 845 ألف برميل/يوم، وفي السعودية إلى 9.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4 في المائة. كما انخفض إنتاج النفط في كلاً من تونس والسودان، بنسبة 3.1 في المائة، و8.1 في المائة على الترتيب.

بينما استقر إنتاج اليمن عند نفس مستوى عام 2018 وهو 38 ألف برميل/يوم.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[2]، فقد ارتفع بنسبة 5.3 في المائة ليصل إلى 11.49 مليون برميل/يوم. وبلغ **إنتاج الدول العربية** نحو 4.53 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 39.4 في المائة من الإجمالي العالمي. هذا وتشير التوقعات إلى انخفاض الإمدادت النفطية العالمية خلال عام 2020 نتيجة الاتفاق التاريخي بين دول (أوبك +) وعدد من الدول المنتجة الأخرى (من بينها الولايات المتحدة الأمريكية) بشأن خفض قياسي لإنتاج النفط دخل حيز التنفيذ مطلع شهر مايو 2020، لمواجهة التقلبات غير المسبوقة التي يشهدها سوق النفط في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

فيما يخص **الغاز الطبيعي المسوق[3] على المستوى العالمي**، ارتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2019 بحوالي 6.5 في المائة لتصل إلى نحو 4093 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 251 مليار متر مكعب. وقد شكلت حصة الدول العربية مُجتمعة نحو 14.9 في المائة من الإجمالي العالمي، وهو مستوى أقل من المحقق خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من 596.1 مليار متر مكعب في عام 2018 إلى نحو 610.6 مليار متر مكعب في عام 2019، أي بارتفاع قدره 14.5 مليار متر مكعب، ما يُشكل 2.4 في المائة. على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في ست دول عربية، حيث ارتفعت في مصر بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 68.9 مليار متر مكعب، وفي عُمان بنسبة 8.7 في المائة لتصل إلى 35.9 مليار متر مكعب، وفي قطر بنسبة 7.8 في المائة لتصل إلى 183.6 مليار متر مكعب، وفي الإمارات بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى 55.1 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 14.2 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 0.3 في المائة لتصل إلى 14 مليار متر مكعب، في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في كلاً من العراق بنسبة 20.4 في المائة لتصل إلى 11.5 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 8.1 في المائة لتصل

[2] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[3] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

إلى 89.6 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 117 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من البحرين وتونس وسورية واليمن والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحققة خلال العام السابق، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

استمر ارتفاع الإنتاج العالمي من الفحم للعام الثالث على التوالي ليصل إلى حوالي 4003 مليون طن مكافئ نفط عام 2019 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.5 في المائة مُقارنةً بعام 2018 وذلك في أعقاب ثلاث أعوام متتالية من الانخفاض. جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2019 إلى 1906.5 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 47.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 595.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2019 مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 3.2 في المائة مقارنةً بعام 2018. بالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 899.5 مليون طن مكافئ نفط في عام 2019، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 0.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2018. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى[4] فقد ارتفع بنسبة 12.2 في المائة ليصل إلى 692.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2019.

[4] تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

الإطار (1)
التحول الرقمي في الانتاج النفطي: "الحقول الرقمية"

ساعد التحول الرقمي على تحقيق الإنتاج الأمثل من الحقول من خلال الرصد الثابت لتدفق النفط الخام، والتنبؤ بالوقت الذي من المحتمل أن تتعطل فيه بعض أجزاء معدات الحفر، مما يسمح القيام بإصلاحها أو استبدالها. كما ساهم التحول الرقمي في خفض تكاليف العمالة، وتحسين العمليات التشغيلية، علاوة على رفع الكفاءة، وتقليل المشاركة البشرية في الأنشطة عالية الخطورة، وتحقيق مكاسب في مجالات السلامة والبيئة، كما تمتد تأثيرات التحول الرقمي الإيجابية لتشمل كل مجالات الأعمال التجارية المرتبطة بالصناعة النفطية. هذا وتشير بعض التقديرات إلى أن التقنيات الرقمية يمكن أن تسهم في خفض تكاليف إنتاج النفط والغاز الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 20 في المائة وربما أكبر من ذلك.

إن التكاليف المنخفضة وإدارة المكامن بشكل أكثر فاعلية، وتقليل مشاكل الحفر ستؤدي حتما إلى زيادة الأرباح، مما يجعل المزيد من الحقول التي لم تكن ذات جدوى اقتصادية يمكن أن تستغل ويكون لها دوراً لا يُستهان به في مواجهة الطلب العالمي المتنامي على النفط.

يُشير مصطلح الحقول الرقمية لوصف استخدام البيانات اللحظية للوصول إلى أفضل النتائج من الحقل النفطي، وحيث أن فكرة الحقل الرقمي لا تشمل فقط البيانات التي يتم بثها من الآبار البعيدة، ولكنها تشمل أيضا معالجة وتحليل هذه البيانات في عدد من البيئات المادية، كما أنها لا تقتصر على العمليات التشغيلية فقط، فالبيانات التي يتم تبادلها تساعد على اتخاذ القرار قبل حفر بئر جديد، ويتم توظيفها في تحليل نتائج الحفر كذلك. وتُعد الأتمتة جزء حيوي من مفهوم الحقول الرقمية، حيث يتم الاستفادة من الوقت والخبرة البشرية في تحليل البيانات اللحظية عوضاً عن بذل المزيد من جهود تجميعها.

هذا وتواجه الحقول الرقمية العديد من التحديات، والتي من أهمها حجم البيانات الهائلة أو ما يعرف باسم البيانات كبيرة الحجم "Big Data"، وهو مصطلح متداول في مجال تقنيات المعلومات الذكية يصف تخزين وتحليل كميات كبيرة من البيانات المعقدة باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات. غالباً ما تمتلك شركات النفط كميات هائلة من البيانات، إذ كانت الصناعة النفطية في طليعة الصناعات التي عملت على جمع البيانات من خلال استخدام أجهزة الاستشعار. بما يجعل التعامل مع الكم الهائل من البيانات المتاحة أمراً في غاية الصعوبة، ويستوجب وجود طريقة موحدة يمكنها تقييم ونمذجة طريقة عرض تلك البيانات. ولما كان النقل الفوري للبيانات هو أساس مفهوم الحقل الرقمي، فإن تبادل هذه البيانات يثير عدداً أخر من التحديات يضاف إلى ما سبق، وأهمها: أمن المعلومات، وتحديث الأنظمة القديمة، وضرورة تدريب عناصر إدارة تقنية المعلومات على كيفية التعامل مع الأنظمة الجديدة.

هذا، وقد تم تبني العديد من تقنيات الحقول الرقمية في الدول العربية، فعلى سبيل المثال، افتتحت شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" في عام 2017 مركز التحكم المُتقدم، والذكاء الاصطناعي (بانوراما)، ويوفر هذا المركز الرقمي إمكانية الوصول إلى البيانات الضخمة من العمليات والأداء، ويضع البيانات المهمة في متناول المختصين. يستمد المركز بياناته من نقاط البيانات التابعة لأدنوك في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، ومعالجة الغاز والتكرير وإنتاج البتروكيماويات، وحجم المبيعات والتسويق ونقل المنتجات للعملاء في جميع أنحاء العالم وكذلك الخدمات والإمداد.

كما أعلنت شركة "الأحواض الجافة العالمية" في الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2018 عن إكمالها بناء المنصة الرقمية "راشد د" لصالح شركة "دبي للبترول". كما قامت أرامكو السعودية في عام 2019 بتحويل مجمع مكاتب لها في مدينة الظهران إلى ما يعرف باسم "مركز الثورة الصناعية الرابعة"، لتطبيق الابتكارات التقنية والرقمية. في مطلع عام 2019، أدرج المنتدى الاقتصادي العالمي معمل الغاز في منطقة العثمانية بالمملكة العربية السعودية ليكون ضمن قائمة "المنارات الصناعية" التي تضم مرافق التصنيع الرائدة على مستوى العالم في تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وافتتحت شركة نفط الكويت في عام 2012 مركز الكويت للحقل الذكي "المتكامل"، الذي يدخل منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية في رفع إنتاج النفط إلى 4 مليون ب/ي عام 2040. وطورت شركة تنمية نفط عمان عدة تقنيات لزيادة الإنتاج من النفط الثقيل في الحقول ذات المكامن المعقدة، حيث تقوم منصة نبراس بتجميع نصف مليون بيان في الدقيقة من عشرة آلاف بئر وبضع منشآت سطحية، وتوفر البيانات مؤشرات رئيسة حول الآبار وحالة المكامن، مما يساعد المهندسين على اتخاذ قرارات أفضل.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2019 نحو 13.9 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 280.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2018. استأثرت الدول الصناعية بحصة 40 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 60 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 33.1 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2019، وبلغت حصة الفحم 27 في المائة، والغاز الطبيعي 24.2 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.4 في المائة، والطاقة النووية 4.3 في المائة، والطاقة المتجددة 5 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019 بنحو 0.9 مليون برميل/يوم أي بنسبة 0.9 في المائة، وهو مستوى منخفض عن معدله المُسجل في العام السابق وهو 1.5 في المائة، ليصل مستواه إلى 99.7 مليون برميل/يوم، متأثراً بتباطؤ أداء الاقتصادي العالمي الذي سجل أدنى معدل نمو له خلال العشر أعوام المنقضية.

يعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الآسيوية النامية التي سجلت نمواً معدله 2.3 في المائة في عام 2019، مقارنة بنمو بلغ 3.1 في المائة في عام 2018. يأتي ذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي للصين إلى 6.1 في المائة خلال عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1990، تزامناً مع تصاعد حدة التوترات التجارية والتقنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. إلى جانب انخفاض معدل نمو الاقتصاد الهندي إلى أدنى مستوى له منذ عام 2008، الشكل (4).

الشكل (4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2015–2019)

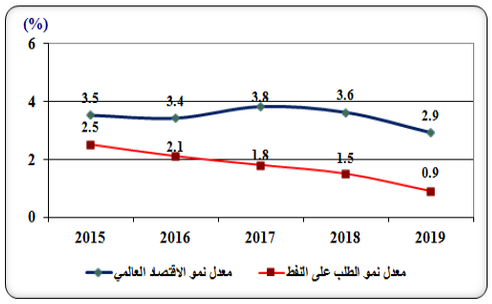

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، (2019) "تقرير الأمين العام السنوي".

وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسة، انخفض مستوى الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2019 بنحو 100 ألف برميل/يوم، ويُعد هذا هو الانخفاض الأول منذ عام 2014 ليصل إلى 47.9 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2018 ليصل إلى 51.8 مليون برميل/يوم.

أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2019، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 48.6 في المائة في عام 2018 إلى 48 في المائة في عام 2019، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 51.4 في المائة إلى 52 في المائة، الجدول (1).

هذا، وتشير التوقعات إلى تراجع قياسي في الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بنحو 8.9 مليون ب/ي مقارنة بالعام الحالي، ليصل إلى 90.8 مليون ب/ي[5]، ويُعد هذا التراجع هو الأول منذ عام 2009. حيث يتوقع انخفاض طلب الدول الصناعية بنحو 4 مليون ب/ي ليصل إلى 43.9 مليون ب/ي، كما يتوقع انخفاض طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 2.9 مليون ب/ي ليصل إلى 48.9 مليون ب/ي. ذلك على خلفية فرض الحكومات في العالم قيوداً على السفر واتخاذ تدابير عزل لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

[5] Opec, (2020). "Opec Monthly Report", July.

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
(2019–2015)

	2015	2016	2017	2018	2019[1]
الدول الصناعية					
مليون ب/ي	**46.4**	**47.1**	**47.6**	**48.0**	**47.9**
الزيادة السنوية	1.5	1.5	1.1	0.8	(0.2)
(في المائة)					
دول العالم الأخرى [2]	**47.3**	**48.6**	**49.8**	**50.8**	**51.8**
مليون ب/ي					
الزيادة السنوية	3.5	2.8	2.4	2.0	1.9
(في المائة)					
اجمالي العالم					
مليون ب/ي	**93.7**	**95.7**	**97.4**	**98.8**	**99.7**
الزيادة السنوية	2.5	2.1	1.8	1.5	0.9
(في المائة)					

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2019.
(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث يُشكل هذان المصدران حوالي 97.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المُتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2019 بنحو 3.2 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى 15.3 مليون (ب م ن/ ي) بالمقارنة مع 14.8 مليون (ب م ن/ ي) في عام 2018، الشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2015–2019)، (مليون ب م ن/ي)

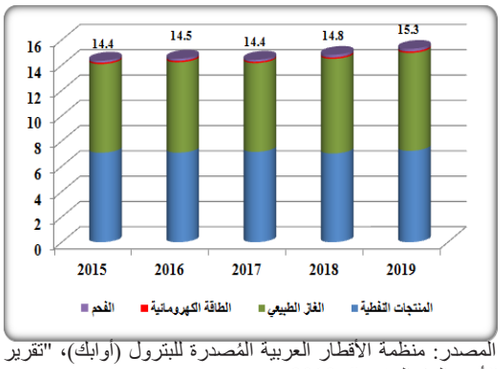

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2019.

تحققت هذه الزيادة بصورة رئيسة في ست دول عربية وهي: السعودية 164.4 ألف ب م ن/ ي، والإمارات 69.3 ألف ب م ن/ ي، والجزائر 60.4 ألف ب م ن/ ي، ومصر 53.3 ألف ب م ن/ ي، وقطر 38.8 ألف ب م ن/ ي، والعراق 33.5 ألف ب م ن/ي. يمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 29.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019، يليها مصر في المركز الثاني بنسبة 12.9 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 11.3 في المائة. يُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. يتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

من ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد بلغ 13.1 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2019 بالمقارنة مع 13.4 (ب م ن) في عام 2015. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 4.7 (ب م ن) في سورية، و131.2 (ب م ن) في قطر. عند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسة الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلّ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2019 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2019 والمُقدر بنحو 13.25 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2019 مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

كثافة استهلاك مصادر الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة (Energy Intensity) الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

الجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى النمو في الناتج المحلى الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة تجاوزت النمو في اجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2019، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.75 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2019 مقارنة بنحو 0.76 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

عند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسة الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلَّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية لعام 2019 عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة أمريكا الشمالية وهي المجموعات التي ارتفع فيها المؤشر عن المتوسط العالمي لعام 2019 والمُقدر بنحو 0.72 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2019 أعلى من المتوسط العالمي، ومرتفعاً عن نظيره في أوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (6).

الشكل (6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسة عام 2019
(برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية

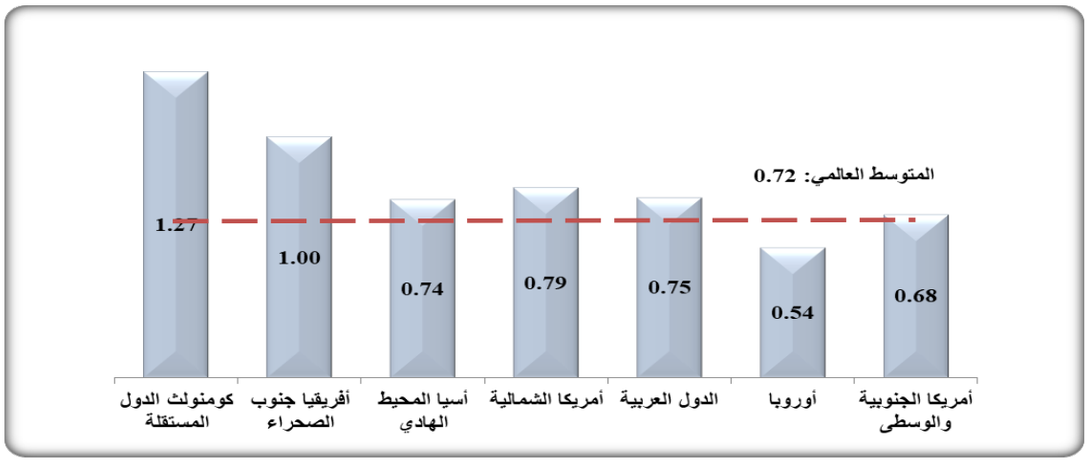

المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أبريل (2020) لصندوق النقد الدولي، وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2020 لشركة بريتش بتروليوم.

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيس لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 50.6 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2019. يأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 47.3 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيس في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 2.1 في المائة في عام 2019، الجدول (2).

الجدول (2)
الطلب على الطاقة في الدول العربية (2015-2019)
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

	2015	2016	2017	2018		2019*	
				الكمية	%	الكمية	%
وفق المصدر							
المنتجات البترولية **	7,079	7,085	7,144	7,019	47.3	7,230	47.3
الغاز الطبيعي	7,011	7,149	7,027	7,488	50.5	7,747	50.6
الطاقة الكهربائية	111	112	106	113	0.8	113	0.7
الفحم	166	178	164	208	1.4	210	1.4
إجمالي المصادر	14,367	14,524	14,441	14,827	100	15,300	100
نسبة التغير (%)		1.1	(0.6)	2.7		3.2	

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

** المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2019.

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد احتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة. فقد وصل استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.7 مليون ب م ن/ ي في عام 2019 أي بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. أدى هذا بدوره إلى حفاظه على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 50.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2019.

يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. استحوذت هذه الدول على 77.1 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2019. واستهلكت الدول العربية 11.4 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2019، وبلغت حصة الدول الصناعية 45.8 في المائة مقابل 39.6 في المائة للدول النامية و14.6 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية بالدول العربية في عام 2019 ارتفاعاً بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 7.2 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع 7 مليون ب م ن/ ي في عام 2018. بلغت حصة الدول العربية 7.8 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2019، وبلغت حصة الدول الصناعية 46.6 في المائة مقابل 49.1 في المائة للدول النامية، و4.3 في المائة لكومنولث الدول المستقلة. جاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك العربي في عام 2019 بشكل أساسي من أربع دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 97.9 ألف ب م ن/ ي، والإمارات 24.6 ألف ب م ن/ ي، والعراق بنحو 23.8 ألف ب م ن/ ي، وزيادة بمقدار 20.7 ألف ب م ن/ ي في الجزائر.

يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الأربع آنفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 57.7 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2019، حيث استحوذت السعودية على 33.8 في المائة من الإجمالي العربي، تليها العراق ومصر بحصة 10.4 في المائة لكلاً منهما، وقطر بحصة 7.2 في المائة. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي

لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2019 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 34.6 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 26.1 في المائة، ثم منتج زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 16.9 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بحصة وصلت 8.1 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 6.8 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.6 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 6.9 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (3).

الجدول (3)
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، (2019)

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2501.6	34.6
الغازولين	1887.0	26.1
زيت الوقود	1221.9	16.9
غاز البترول المسال	585.6	8.1
وقود الطائرات	491.6	6.8
الكيروسين	43.4	0.6
منتجات أخرى	498.9	6.9
الإجمالي	**7230**	**100.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2019.

الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في موازين الطاقة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 113 (ألف ب م ن/ ي) في عام 2019. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.7 في المائة في عام 2019. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2019، وبلغت حصة الدول النامية 61.4 في المائة مقابل 32.7 في المائة للدول الصناعية و5.9 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

هذا وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2019 بنسبة تقترب من 17 في المائة مقارنة بعام 2018 ليصل إلى نحو 21.5 جيجاواط، أي ما يمثل 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 2537 جيجاواط خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية على حصة تقدر بنحو 51.6 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية بحصة 31.6 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 15.2 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.6 في المائة.

الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في ميزان الطاقة وفي عدد قليل من الدول العربية وهي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر، يقدر إجمالي استهلاكها بحوالي 210 ألف (ب م ن/ ي) في عام 2019 أي ما يعادل 1.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية أقل من 0.3 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2019، وبلغت حصة الدول النامية 76.2 في المائة مقابل 20.3 في المائة للدول الصناعية و3.5 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

المخزون النفطي

تُعتبر حركة المخزون النفطي، وبخاصة في الدول الصناعية، أحد المؤشرات المؤثرة على سوق النفط وأسعاره، لاسيما خلال فترة الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق. وقد شهدت **المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية)** ارتفاعاً في عام 2019 لتصل إلى 8.873 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع، ويُمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 53 مليون برميل، أي بنسبة 0.6 في المائة، بالمقارنة مع الربع المماثل من العام السابق. وبعد وصول **المخزون التجاري في الدول الصناعية** إلى 2.868

مليار برميل في نهاية الربع الأول 2019، ارتفع في نهاية الربع الثاني من العام بنحو 62 مليون برميل، وواصل ارتفاعه خلال الربع الثالث وإن كان بشكل طفيف بلغ 6 مليون برميل، قبل ان ينخفض بنحو 34 مليون برميل مسجلاً 2.902 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2019. يذكر أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في المخزون عن هذا المتوسط قد تراجعت مع بدء تطبيق تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) في شهر يناير 2019، لتصل إلى نحو 7.6 مليون برميل فقط في شهر أبريل، قبل أن ترتفع بعد ذلك، برغم استمرار الالتزام القوي بتلك التعديلات، مسجلة 67 مليون برميل في شهر يونيو 2019. وعاودت تراجعها خلال النصف الثاني من عام 2019 متأثرة بقرار دول (أوبك +) بتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2020، لتنخفض إلى نحو 29.5 مليون برميل في شهر ديسمبر، مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء تطبيق هذا الاتفاق في شهر يناير 2017.

كما يجدر بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2019 قد بلغت مستوياتها حوالي 63.3 يوم استهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 59.5 يوم من الاستهلاك.

فيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد انخفض في نهاية عام 2019 بواقع 14 مليون برميل مقارنة بنهاية عام 2018 ليصل إلى 635 مليون برميل وهو أقل مستوى سنوي له منذ نهاية عام 2003، الملحق (5/5).

تجدُر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية قد عرضت 10 ملايين برميل من النفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للتسليم في الفترة بين الأول من شهر أكتوبر والثلاثون من شهر نوفمبر 2019. وفي هذا السياق، يُذكر أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل الميزانية الاتحادية، هو ما سوف يؤدي إلى خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

الأسعـــار

أسعار النفط الخام

انخفضـــت أســـعار النفط العالمية خلال عام 2019 مسـجلة التراجع الأول لها منذ عام 2016، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 64 دولار/برميـل مشـكلاً بـذلـك إنخفـاضـــاً بحـدود 5.8 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسـبته 8.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2018.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد انخفض سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2019 بواقع 4.2 دولار/برميل، أي ما يعادل حوالي 6.3 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2018 ليصل إلى 63 دولار/برميل، ثم أرتفع بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 67.9 دولار/ برميل، مسجلاً أعلى معدل فصلي له خلال عام 2019. خلال الربع الثالث انخفضت أسعار النفط مجدداً إلى 62.2 دولار/ برميل، قبل أن ترتفع بشكل طفيف خلال الربع الرابع من العام إلى 63.1 دولار/برميل، الشكل (7).

الشكل (7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2018–2019)، (دولار/برميل)

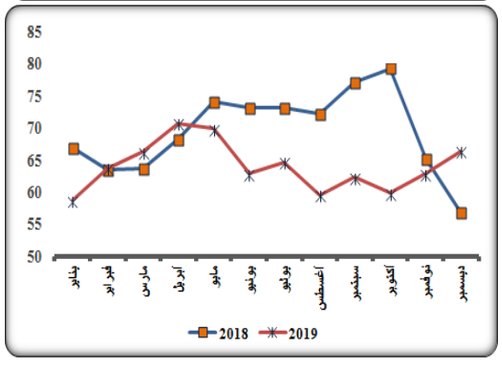

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2019

يُذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تباين اتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2019 ما يلي:

(1) دخول تعـديلات اتفـاق خفض الإنتـاج التي توصلت إليها دول (أوبك +) حيز التنفيذ، ساهم في ارتفاع أسـعار النفط الخام خلال الشـهور الثلاثة الاولى من عام 2019. كما عزز من

الاتجاه الصعودي للأسعار الالتزام القوي للدول المنتجة الرئيسة، وقرار الدول المنتجة بتمديد العمل بالاتفاق حتى نهاية شهر مارس من عام 2020. في هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة خلال الفترات المذكورة بأعلى وتيرة نمو منذ عام 2009.

(2) انقطاع إمدادات الخام الروسي إلى شرق أوروبا وألمانيا عبر خط أنابيب (Druzhba) أطول خطوط أنابيب نقل النفط في العالم، نتيجة تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي، أدى إلى ارتفاع الأسعار في شهر أبريل 2019.

(3) تزايد المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية والطلب على النفط وسط تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كان له دوراً رئيساً في اتجاه الأسعار نحو الانخفاض خلال بعض فترات العام لا سيما إبان احتدام الخلاف بين البلدين خلال شهر مايو ويونيو وأغسطس من عام 2019.

(4) الطلب الموسمي القوي على النفط وبخاصة من أسيا لا سيما من الصين خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2019، إضافة إلى شهر يوليو من نفس العام عزز الاتجاه الصعودي للأسعار خلال تلك الفترات.

(5) تزايد المخاوف بشأن نقص الإمدادات المستقبلية من النفط تزامناً مع ارتفاع الانقطاعات غير المخطط لها بسبب عوامل فنية وجيوسياسية، خلال الأشهر الثلاث الأولى من العام وخلال شهر سبتمبر. في هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة في السادس عشر من شهر سبتمبر بأعلى وتيرة زيادة بالنسبة المئوية منذ نحو ثلاثون عاماً.

(6) ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية على خلفية قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية، مما قيد الطلب الفوري على النفط، بجانب ضعف معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلاشي المخاوف بشأن تعطل الإمدادات النفطية، كان له دور رئيس في انخفاض الأسعار خلال شهر أكتوبر 2019.

(7) ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية، ساهم في ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر 2019 بأعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر أبريل 2019.

(8) تراجع حدة التوترات التجارية والتقنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عقب الإعلان عن توصل الطرفين إلى اتفاقية مؤقتة للمرحلة الأولى في الثالث عشر من شهر ديسمبر، انعكس بشكل إيجابي على ارتفاع الأسعار خلال شهر ديسمبر 2019.

وانعكس التطور في الأسعار خلال عام 2019 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك بشكل عام، حيث شهدت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد انخفض خام العربي الخفيف بنسبة 8 في المائة ليصل إلى 65 دولار/برميل خلال عام 2019، كما انخفض كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام موربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي إلى 64.5 و64.7 و64.3 دولار/برميل، أي بنسبة انخفاض 9.7 في المائة و10.4 في المائة و6.7 في المائة على الترتيب. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 8.6 في المائة ليصل إلى 63.8 دولار/برميل، والبصرة العراقي بنسبة 7.3 في المائة ليصل إلى 63.6 دولار/برميل، في حين انخفض الخام البحري القطري بنسبة 5.8 في المائة ليصل إلى 65.2 دولار/برميل خلال العام، وخام عُمان بنسبة 8.8 في المائة ليصل إلى 63.6 دولار/برميل، الجدول (4).

هذا ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الإسمية والذي بلغ حوالي 5.8 دولار/برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض بنحو 5.6 دولار/برميل خلال عام 2019، أي بنسبة تبلغ 9.6 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 52.5 دولار/برميل في عام 2019، الملحق (6/5).

الجدول (4)
أسعار بعض النفوط العربية (2018-2019)
(دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط عام 2018	2019				متوسط عام 2019	نسبة الانخفاض (2019 / 2018) (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	**70.6**	64.0	68.7	63.1	64.2	**65.0**	(8.0)
خام موربان الإماراتي	**72.2**	64.8	68.0	62.5	63.7	**64.7**	(10.4)
خليط الصحراء الجزائري	**71.4**	63.3	69.1	61.5	64.1	**64.5**	(9.7)
خام التصدير الكويتي	**68.9**	63.1	68.0	62.5	63.5	**64.3**	(6.7)
السدرة الليبي	**69.8**	62.3	68.1	61.4	63.6	**63.8**	(8.6)
البصرة العراقي	**68.6**	62.5	67.7	61.8	62.6	**63.6**	(7.3)
البحري القطري	**69.2**	64.1	68.8	62.9	64.9	**65.2**	(5.8)
خام عُمان	**69.7**	61.0	67.6	65.2	60.6	**63.6**	(8.8)

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2019.

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2019 في كافة الأسواق الرئيسة في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

فقد بلغ **سعر الجازولين** في الخليج الأمريكي 79.7 دولار/ برميل في عام 2019، منخفضاً بنحو 6.1 دولار/ برميل، أي بنسبة 7.1 في المائة مقارنة بعام 2018، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال عام 2019 إلى 71.4 دولار/برميل، بانخفاض قدره 7.7 دولار/برميل، أي بنسبة تراجع 9.8 في المائة.

في سوق "روتردام" وصل السعر خلال العام إلى 79.6 دولار/برميل، بانخفاض قدره 7.8 دولار/ برميل، بما يشكل نسبة 8.9 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 72.5 دولار/برميل خلال عام 2019، بانخفاض قدره 7.5 دولار/ برميل، بما يمثل حوالي 9.4 في المائة مقارنة بمستوى عام 2018، الجدول (5)

الجدول (5)
متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية، (2015–2019)
دولار/برميل

	2015	2016	2017	2018	2019[1]
الغازولين الممتاز					
سوق سنغافورة	69.2	56.1	68.0	79.9	72.5
سوق روتردام	75.5	63.6	75.1	87.3	79.6
سوق البحر المتوسط	69.4	56.3	66.6	79.1	71.4
سوق الخليج الأمريكي	77.7	63.1	74.4	85.8	79.7
زيت الغاز					
سوق سنغافورة	66.2	52.9	66.3	84.7	77.8
سوق روتردام	66.0	53.3	66.4	85.9	79.5
سوق البحر المتوسط	67.5	54.4	66.9	85.7	79.1
سوق الخليج الأمريكي	63.8	50.1	62.3	81.0	74.6
زيت الوقود					
سوق سنغافورة	45.9	37.1	51.6	65.2	57.3
سوق روتردام	40.2	34.1	48.7	62.3	60.2
سوق البحر المتوسط	42.1	34.6	49.6	63.5	63.4
سوق الخليج الأمريكي	43.3	32.1	47.1	58.9	52.6

بيانات أولية.
المصدر: مصدر الملحق (1/5).

يظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية الرئيسة بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، التي بلغت 18.5 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2019 مقارنة بنسبة 39.4 في المائة في

كندا، و45.9 في المائة في اليابان، و53.8 في المائة في أسبانيا، و62.5 في المائة في فرنسا، وحوالي 63 في المائة أو أكثر في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا وبريطانيا 62.9 في المائة، وإيطاليا 64.3 في المائة) خلال الفترة نفسها.

شهد المتوسط السنوي **لأسعار زيت الغاز** انخفاضاً بشكل عام خلال 2019 في كافة الأسواق الرئيسة مقارنة بالعام السابق. استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 79.5 دولار/برميل خلال عام 2019 بنسبة انخفاض بلغت 7.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2018، تلتها سوق البحر المتوسط بسعر 79.1 دولار/برميل بنسبة انخفاض 7.7 في المائة، ثم سوق سنغافورة بسعر 77.8 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 8.1 في المائة. وأخيراً سوق الخليج الامريكي بأدنى الأسعار بواقع 74.6 دولار/ برميل وبنسبة انخفاض 7.9 في المائة مقارنة بالعام السابق.

كما انخفضت **أسعار زيت الوقود** خلال عام 2019 في جميع الأسواق، حيث وصلت في سوق سنغافورة إلى 57.3 دولار/برميل، بنسبة انخفاض 12.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2018، وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر إلى 63.4 دولار/برميل، بانخفاض 0.2 في المائة، ووصل إلى 60.2 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 3.5 في المائة. أما في السوق الأمريكية، فقد وصل السعر إلى 52.6 دولار/برميل، بانخفاض 10.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص **أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية**، واصلت الدول العربية خلال عام 2019 تبني إجراءات وسياسات لإصلاح نظم دعم الطاقة بهدف ترشيد الاستهلاك المحلي المتسارع من المنتجات النفطية. في هذا السياق، تم رفع أسعار المنتجات في السوق المحلية مقارنة بالعام السابق وبنسب متفاوتة.

كما تجدُر الإشارة إلى قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول، الجدول (6).

الجدول (6)
تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، (2018 و2019) (دولار أمريكي/لتر)

	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الاردن	1.57	1.49	1.06	1.09	0.85	0.84	0.85	0.84	9.87	9.87
الإمارات	0.61	0.61	0.56	0.56	0.22	0.22	0.71	0.65	14.70	**16.34
البحرين	0.53	0.53	0.37	0.37	0.07	0.07	0.43	0.48	3.19	3.19
تونس	0.75	0.70	0.56	0.54	0.42	0.38	0.52	0.47	2.91	2.62
الجزائر	0.36	0.35	0.33	0.33	...	...	0.20	0.19	0.89	0.86
السعودية	0.54	0.55	0.37	0.40	0.17	0.17	0.13	0.13	...	...
سورية	1.37	1.26	0.86	0.97	0.34	0.34	0.41	0.41	5.73	***5.73
العراق	0.63	0.63	0.38	0.38	0.13	0.13	0.38	0.38	4.23	4.23
قطر	0.51	0.52	0.49	0.51	0.22	0.22	0.55	0.48	4.12	4.12
الكويت	0.55	0.54	0.28	0.28	0.31	0.31	0.31	0.31	2.48	2.47
ليبيا	0.11	0.107	...	...	0.07	0.06	0.07	0.06	1.10	1.07
مصر	0.44	0.54	0.31	0.40	0.31	0.33	0.31	0.40	2.81	3.88

(...) بيان غير متاح
(*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم.
(**) للأسطوانة عبوة 25 رطل.
(***) للأسطوانة عبوة 10 كجم.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2018، 2019"، والملحق (11/9).

الإطار (2)

التغييرات التنظيمية للمنظمة البحرية الدولية وانعكاساتها المحتملة على أسواق النفط

بموجب الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن "MARPOL"، بدأ خفض نسبة الكبريت في الوقود البحري بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والملوثات الأخرى من عوادم السفن العالمية. حيث أعلنت المنظمة البحرية الدولية في عام 2000، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تضم 171 عضواً وتضع معايير الشحن، عن الحد الأقصى لمحتوى الكبريت في الوقود البحري المستخدم في البحار المفتوحة لأول مرة بنسبة 4.5 في المائة. وفي عام 2012 تم الإعلان عن خفض الحد الأقصى إلى 3.5 في المائة، قبل أن تتخذ المنظمة في شهر أكتوبر 2016 قراراً بمراجعة خفض الحد الأقصى لمحتوى الكبريت إلى نسبة 0.5 في المائة اعتبارا من شهر يناير 2020.

إن هذا القرار سيؤثر على قطاع التكرير باعتباره أحد المكونات الرئيسة للصناعة النفطية، وبخاصة مصافي تكرير النفط الخام التي تنتج كميات كبيرة من زيوت الوقود عالي الكبريت، حيث أن الالتزام بمواصفات الوقود الجديدة سيحتاج الى تكاليف ونفقات رأسمالية أو تشغيلية إضافية، ومن ثم ستتعرض المصافي ذات خط التكرير الواحد والتي لا تستطيع بسهولة تنظيف الكبريت من المنتجات النفطية إلى خطر الإغلاق. وفي هذا السياق، شهدت صناعة تكرير النفط خلال عام 2019، توجه معظم مناطق العالم نحو تنفيذ مشاريع تمكين المصافي القائمة من تلبية متطلبات قرار المنظمة البحرية العالمية. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة "فيتول" أحد أكبر شركات تجارة المشتقات النفطية العالمية عن عزمها إنشاء مصفاة لإنتاج وقود السفن بمواصفات تتماشى مع المتطلبات الأخيرة للمنظمة البحرية الدولية، ويتوقع الانتهاء من أعمال الإنشاء في عام 2020. وعلى مستوى الدول العربية، هناك عدد كبير من مصافي النفط الحديثة التي من المرجح أن ترتفع هوامشها الربحية نتيجة تطبيق هذا القرار، فعلى سبيل المثال أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية عن مشروع إنشاء مصفاة "الزور" الجديدة بطاقة تكريرية قدرها 615 ألف ب/ي، ويتوقع تأخير عمليات التشغيل والإنتاج إلى نهاية عام 2020، على خلفية قرار رفع طاقة وحدة التكسير بالعامل الحفاز المائع لزيت الوقود الجديدة إلى 98 ألف ب/ي بدلاً من 50 ألف ب/ي، بهدف خفض نسبة الكبريت في زيت الوقود المنتج، تلبية لمتطلبات قرار المنظمة البحرية الدولية.

كما يتوقع أن تتأثر أسعار شحن النفط الخام والمنتجات النفطية، نظراً لارتفاع تكلفة الوقود المُستخدم في السفن البحرية التي تعتبر جزءًا هاماً من الاقتصاد العالمي، حيث تنقل أكثر من 80 في المائة من حجم التجارة العالمية من حيث الحجم وأكثر من 70 في المائة من حيث القيمة، وتمثل حوالي 4 في المائة من الطلب العالمي على النفط (حوالي 4.3 مليون برميل/يوم). وهو ما قد يؤدي إلى تداعيات على سلسلة القيمة النفطية بأكملها، بدء من منتجي النفط الخام إلى مصافي التكرير وشركات الشحن والمستهلكين النهائيين. سيكون لدى مشغلي السفن البحرية ثلاث بدائل للامتثال لقرار المنظمة البحرية، وهي تركيب أجهزة امتصاص الغاز التي تزيل الكبريت من غاز العادم المنبعث من السفن، مما يسمح للسفن بمواصلة استخدام الوقود عالي الكبريت. أو التحول إلى استخدام أنواع الوقود غير البترولية مثل الغاز الطبيعي المسال، وهو ما سيستدعي تركيب معدات خاصة ونفقات رأسمالية أعلى. والبديل الأخير هو استخدام زيت الوقود المتبقي ذي نسبة الكبريت المنخفضة أو زيت الغاز البحري، وهو البديل المناسب على الأرجح، وفقاً للعديد من التقارير الدولية، التي تشير إلى توقع ارتفاع الطلب على الزيوت المُقطرة والمنخفضة الكبريت، تزامناً مع دخول القرار حيز التنفيذ في مطلع عام 2020. هذا وقد بدأت شركات النقل البحري في الدول العربية الاستعداد للامتثال لقرار المنظمة البحرية. فعلى سبيل المثال، استطاعت شركة أدنوك للإمداد والخدمات، التابعة لشركة بترول أبوظبي، أن تتحول إلى استخدام الوقود منخفض الكبريت في أسطولها المُشكل من 28 سفينة منذ شهر نوفمبر 2018. كما يتوقع أن يستفيد ميناء الفجيرة، ثاني أكبر ميناء لتزويد السفن بالوقود بعد سنغافورة إيجابياً بقرار المنظمة البحرية الدولية، حيث أنه مجهز بأحد أكثر تقنيات خلط الوقود المتطورة التي تمكنه من تلبية الطلب المتزايد على الوقود منخفض الكبريت. من جانب أخر يتوقع تأثر منتجي البتروكيماويات بقرار المنظمة البحرية، وفي هذا السياق يشير الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات (جيبكا) إلى تأثر صناعة البتروكيماويات، التي تمتلك أحد أطول سلاسل التوريد وأكثرها تكلفة، بارتفاع معدلات الشحن والتغيرات في أسعار المواد الأولية.

أسعار الشحن

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام للشحنات بالناقلات الكبيرة من الخليج العربي إلى الشرق والغرب خلال عام 2019 مقارنة بمستويات عام 2018. يُعزى ذلك بشكل رئيس إلى القفزة التي شهدتها أسعار الشحن خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث ارتفعت أسعار التأمين على الناقلات بشكل كبير، على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع العديد من شركات شحن النفط إلى تقليص الوقت الذي تقضيه سفنها في المنطقة لأقل زمن ممكن. إلى جانب قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية بسبب مشاركتها في صفقة لنقل النفط من إيران، رغم العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية.

وصل مُعدل سعر الشحن خلال عام 2019 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن)، إلى نحو 13 دولار/طن، بارتفاع مقداره 3.6 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 38.3 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2018. كما ارتفعت أيضاً أسعار الشحن للشحنات المتجهة ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2019 إلى 7.9 دولار/طن، وبارتفاع مقداره 1.1 دولار/طن، تمثل 16.2 في المائة مقارنة بمعدل عام 2018.

ارتفعت أسعار شحن شحنات النفط المتجهة من البحر المتوسط إلى شمال غرب أوروبا إلى نحو 12.4 دولار/طن، بارتفاع 1.9 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 18.1 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2018.

كما ارتفع معدل سعر الشحن لشحنات النفط المتجهة من الخليج العربي إلى شمال غرب أوروبا إلى نحو 7.8 دولار/طن خلال عام 2019، بارتفاع مقداره 3.1 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 66 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2018، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)
أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه
(2019–2015)

(دولار/ طن)

من/ إلى	2015	2016	2017	2018	2019
الخليج العربي/ الشرق	10.3	10.8	8.2	9.4	13.0
الخليج العربي/ شمال غرب أوروبا	13.4	7.6	4.8	4.7	7.8
منطقة البحر المتوسط	7.1	6.1	5.7	6.8	7.9
البحر المتوسط/ شمال غرب أوروبا	12.8	9.8	8.6	10.5	12.4

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، 2020.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2019 انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب (باستثناء الغاز الكندي) أو الغاز الطبيعي المُسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، انخفض سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة بنسبة 19.1 في المائة ليصل إلى 2.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 20.7 في المائة ليبلغ 5.3 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 44.6 في المائة ليبلغ 4.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما ارتفع في كندا بنسبة 13.7 في المائة ليصل إلى 1.3 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفيما يتعلق بالغاز المُسال، انخفض سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 1 في المائة ليصل إلى 9.9 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وانخفض سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 43.7 في المائة ليصل إلى 5.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (8).

الجدول (8)
أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، (2019–2013)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)*

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال	
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	كوريا
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	16.2	16.6
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.3	13.9
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	7.5
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1
2018	6.6	8.1	3.1	1.1	10.1	9.8
2019	5.3	4.5	2.5	1.3	9.9	5.5

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.
المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2020.

الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 70.9 مليون ب/ي في عام 2019، منخفضة بحوالي 0.3 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 0.4 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 44.7 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 18.2 و15.9 في المائة تباعاً، ثم دول أسيا والمحيط الهادئ بحصة 10.7 في المائة.

شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 25.1 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 17.8 مليون ب/ي في عام 2019، بانخفاض 18.7 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2018. الجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 86 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2019، الجدول (9).

الجدول (9)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، (2019–2018)

(مليون برميل في اليوم)

	2018	2019
أمريكا الشمالية	14.0	12.9
أمريكا اللاتينية والوسطي	3.7	3.4
الدول الأوروبية	3.2	3.4
كومنولث الدول المستقلة	11.5	11.3
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	30.3	31.7
الدول العربية	21.9	17.8
دول آسيا الهادئ (لا تشمل اليابان)	8	7.6
بقية دول العالم	0.5	0.6
الإجمالي العالمي	**71.2**	**70.9**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**30.8**	**25.1**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2020.

صادرات الغاز الطبيعي

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المُسال) خلال عام 2019 بحوالي 4 في المائة ليبلغ 1286.6 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1236.4 مليار متر مكعب في عام 2018. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 801.5 مليار متر مكعب في عام 2019، مُشكِّلةً حصة 62.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2019 مقارنة بحصة 65.1 في المائة في عام 2018، بينما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 12.6 في المائة لتبلغ 485.1 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 37.7 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2019 مقارنة بحصة 34.9 في المائة خلال 2018.

شهدت كميات الغاز الطبيعي المُصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المُسال) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2019 لتصل إلى حوالي 203.6 مليار متر مكعب مقابل 204.7 مليار متر مكعب في عام 2018، أي بنسبة انخفاض 0.5 في المائة، مستحوذة على نسبة 15.8 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات

بلغت 128.6 مليار متر مكعب أي ما نسبته 63.2 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2019، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 43.3 مليار متر مكعب بحصة بلغت 21.3 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 6.9 في المائة، والإمارات بحصة 3.8 في المائة، وليبيا بحصة 2.7 في المائة، وأخيراً مصر بحصة 2.2 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 63.4 مليار متر مكعب عام 2018 الى 53.6 مليار متر مكعب عام 2019، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 26.3 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 6.7 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بينما ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 141.3 مليار متر مكعب في عام 2018 إلى 150 مليار متر مكعب عام 2019 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 73.7 و30.9 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2019 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 49.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 71.4 في المائة، الجدول رقم (10).

الجدول (10)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2018–2019)

(مليار متر مكعب)

	2018			2019		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	38.9	13.5	**52.4**	26.7	16.6	**43.3**
عُمان	0.0	13.6	**13.6**	0.0	14.1	**14.1**
ليبيا	4.3	0.0	**4.3**	5.4	0.0	**5.4**
مصر	0.0	2.0	**2.0**	0.0	4.5	**4.5**
قطر	20.2	104.8	**125.0**	21.5	107.1	**128.6**
الإمارات	0.0	7.4	**7.4**	0.0	7.7	**7.7**
اليمن	0.0	0.0	**0.0**	0.0	0.0	**0.0**
اجمالي الدول العربية	**63.4**	**141.3**	**204.7**	**53.6**	**150.0**	**203.6**
الاجمالي العالمي	**805.4**	**431.0**	**1236.4**	**801.5**	**485.1**	**1286.6**
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	**7.9**	**32.8**	**16.6**	**6.7**	**30.9**	**15.8**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2019 ويونيو 2020.

قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية[6]

إن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2019 وبواقع حوالي 5.8 دولار/برميل أي بنسبة 8.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2018، قد انعكس بشكل سلبي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والداعم الرئيس لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمُعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة

[6] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية ، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2015 – 2019) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة.

من الواضح انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة صادرات النفط الخام، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 432.9 مليار دولار في عام 2019 بالمقارنة مع 464.6 مليار دولار في عام 2018، أي بانخفاض قدره 31.7 مليار دولار، ما يُعادل 6.8 في المائة، نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 64 دولار/برميل في عام 2019 مقارنة بنحو 69.8 دولار/برميل في عام 2018. إضافة إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 19.3 مليون ب/ي خلال عام 2018 إلى 18.9 مليون ب/ي خلال عام 2019، أي بنحو 1.8 في المائة، تزامناً مع الالتزام باتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +)، الشكل (8).

أما بالنسبة لحركة المعدلات ربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع السابق على قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال نفس الفترة لتنخفض إلى 106.6 مليار دولار، ثم ارتفعت بعد ذلك على خلفية انتعاش اسعار النفط لتصل خلال الربع الثاني من عام 2019 إلى أعلى مستوى على أساس ربع سنوي لها خلال العام وهو 114.6 مليون دولار، قبل أن تعاود الانخفاض خلال الربع الثالث من العام نتيجة التراجع في أسعار النفط لتسجل نحو 104.8 مليار دولار، وخلال الربع الرابع ارتفعت قيمة الصادرات إلى 109.4 مليار دولار، تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط. على مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة انخفاض صادرات النفط الخام من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 2.1 في المائة في عُمان و15.1 في المائة في الجزائر. في حين شهد كل من ليبيا والعراق والسودان ارتفاعاً في قيمة صادراتهم من النفط الخام بنسبة 9.9 في المائة و7.7 في المائة و7.6 في المائة على التوالي، ذلك نتيجة الارتفاع في إنتاجها مقارنة بالعام السابق. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 386.5 مليار دولار في عام 2018 إلى 354.8 مليار دولار عام 2019، ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 7.4 في المائة، الملحق (7/5)

الشكل (8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2019–2015)

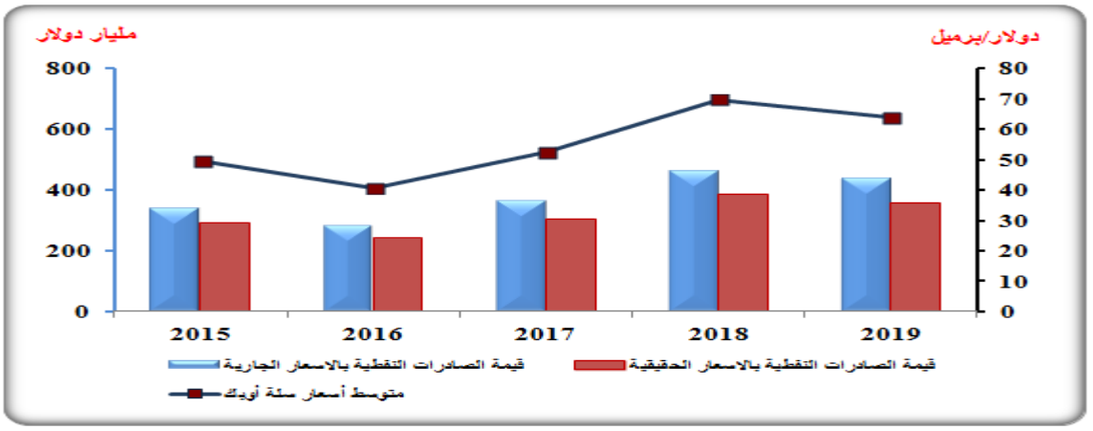

المصدر: الملحق (7/5)

الإطار (3)

تداعيات جائحة فيروس كورونا المُستجد (Covid-19) على أسواق النفط والطاقة العالمية

شـهد الاقتصـاد العالمي صـدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم يواجه مثيلاً لها على مدار عقود، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث فرضت معظم حكومات العالم قيوداً على السفر واتخذت تدابير عزل لمواجهة هذه الجائحة، كما أغلقت اقتصاداتها بشكل كلي، وهو ما أثر بشكل كبير على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك أسـواق الطاقة العالمية، التي شـهدت تهاوي أسـعار النفط والغاز الطبيعي والكهرباء، على خلفية التراجع الحاد في الطلب، وأمتد هذا التأثير السلبي على كامل سلاسل توريد صناعة الطاقة، وتراجعت القدرة التنافسية لمصادر الطاقة المتجددة، وأعلن عدد من شركات الطاقة العالمية الكبرى عزمها خفض الإنتاج وإعادة النظر في خطط إنفاقها الرأسـمالى على المشـروعات الجديدة، نتيجة الانخفاض الحاد في الأرباح، في حين أُجبرت العديد من شركات الطاقة الصغيرة على التوقف عن العمل في ظل تفاقم ديونها.

في هذا السـياق، تراجع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 8.4 مليون ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 92.4 مليون ب/ي. وواصل انخفاضه خلال الربع الثاني بشكل قياسي بلغ نحو 11.1 مليون ب/ي، ويتوقع أن يبدأ في التعافي خلال الربع الثالث من هذا العام. وبشـكل عام يتوقع تراجع الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بشكل قياسي يبلغ نحو 9.1 مليون ب/ي مقارنة بالعام السابق، مسجلاً 90.6 مليون ب/ي، ويُعد هذا التراجع هو الأول منذ عام 2009.

وانعكس ذلك سلباً على أسعار النفط الخام العالمية، حيث انخفض سعر سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 بأكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية، قبل أن يتهاوى خلال شهر أبريل إلى أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2002. في الأسواق الآجلة، تراجعت أنشطة عقود خام برنت وخام غرب تكساس خلال الربع الأول من عام 2020 مسجلة أكبر خسائر فصلية على الإطلاق. وشهد شهر أبريل انخفاض عقود خام برنت إلى أدنى مسـتوياتها منذ عام 2002، في حين تهاوت عقود خام غرب تكسـاس إلى ما دون صـفر دولار/برميل، وهو أدنى مستوى على الإطلاق، وهو ما يعني أن البائعون اضطروا إلى الدفع للمشترين مقابل امتلاك هذه العقود، تزامناً مع قرب نفاذ القدرة الاستيعابية لمنشآت التخزين في الولايات المتحدة الأمريكية.

على وقع تلك المعطيات، توصـلت دول (أوبك +) وبعض الدول الأخرى المنتجة للنفط ومن بينها الولايات المتحدة، إلى اتفاق تاريخي بشأن خفض قياسي للإنتاج. بموجب هذا الاتفاق تم إجراء خفض على إجمالي الإنتاج من النفط الخام بمقدار 9.7 مليون برميل/يوم، بدأ من 1 مايو 2020، لفترة أولية تبلغ شـهرين تنتهي في 30 يونيو 2020، قبل أن يتم تمديدها فيما بعد لمدة شـهر واحد. وخلال الأشـهر الخمسـة التالية، من 1 أغسـطس 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 7.7 مليون برميل/يوم. وسيتبع ذلك تخفيض قدره 5.8 مليون برميل/يوم لمدة ستة عشر شهراً، من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2022.

ومع بدء تطبيق هذا الاتفاق في شهر مايو 2020، شهدت أسعار النفط تحسناً نسبياً، بدعم من تراجع المخاوف بشـأن تخمة المعروض النفطي، تزامناً مع إعلان كل من المملكة العربية السـعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة عن إجراء تخفيضـات إنتاج إضـافية وطوعية خلال شـهر يونيو 2020، إلى جانب تزايد الآمال بشأن تعافي الطلب، في ظل إعلان المزيد من الدول عن بدء فتح تدريجي لاقتصاداتها.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فقد تراجعت أسعاره، المنخفضة أصلاً بعد شتاء دافئ نسبياً في النصف الشمالي للكرة الأرضـية. وفقدت أسـعار الغاز الطبيعي المُسـال الفورية أكثر من ثلث قيمتها في أسـواق آسـيا وأوروبا، وامتلأت مرافق التخزين، تزامناً مع تراجع الطلب بشكل ملموس من قبل كبار المستوردين، مثل الصين والهند، التي أعلنت عدد من شـركاتهما حالة "القوة القاهرة" لعقود الاسـتيراد، مع إعادة جدولة لبعض الشـحنات. وفي هذا السياق، يشير أحدث تقرير لوكالة الطاقة الدولية عن "توقعات أسواق الغاز الطبيعي العالمية 2020" إلى أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي يتجه صوب تسجيل أكبر تراجع سنوي على الإطلاق، حيث يتوقع

انخفاضـــه خلال عام 2020 بنســـبة 4 في المائة أي بنحو 150 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل مثلي حجم التراجع الذي أعقب الأزمة المالية في 2008، ليصل إلى 3850 مليار متر مكعب.

وتأثر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً بانتشـــار فيروس كورونا المســـتجد (Covid-19). حيث أدى إغلاق الاقتصاد في الصين التي تُعد المصدر الرئيس لجميع منتجات صناعة الطاقة المتجددة، بسبب هذه الجائحة، إلى حدوث اختناقـــات في سلاسل التوريد للعديد من هذه المنتجـــات والتقنيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة. كما أدى تراجُع النمو الاقتصـــادي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تراجع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار مصادر الطاقة التقليدية، لتتراجع القدرة التنافســية للطاقات المتجددة، وهو ما قد ينعكس ســلباً على حجم الاســتثمارات الموجهة نحوها. في هذا الســياق، أشـــارت وكالة الطاقة الدولية إلى توقع تراجع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال عام 2020، وذلك للمرة الأولى منذ نحو عقدين.

هذا وتشير التوقعات الحالية لوكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض الاستثمار العالمي في الطاقة بشكل قياسي تبلغ نســـبته 20 في المائة، أو 400 مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بالعام الماضـــي، وهو الانخفاض الأكبر على الإطلاق من حيث النطاق والســـرعة، مع آثار خطيرة محتملة على أمن الطاقة وتحولات الطاقة النظيفة. حيث يتوقع انخفاض الاستثمار العالمي في صناعة النفط والغاز بنحو الثلث في عام 2020، وهو ما قد يُخفض من مستوى التوقعات المستقبلية للإمدادات، ليخلق خطراً واضحاً في حال بدأ الطلب في العودة إلى مساره قبل الأزمة. كما ستعاني كفاءة الطاقة، وهي ركيزة أساسية للانتقال للطاقة النظيفة، حيث من المتوقع أن ينخفض الاستثمار المُقدر في تطبيقات الكفاءة والاستخدام النهائي بنسبة تتراوح من 10 إلى 15 في المائة. سينخفض الاستثمار في صناعة الفحم بمقدار 25 في المائة خلال عام 2020.